



تقرير الرقابة المالية على بلدية بئر علي بن خليفة

تصرف سنة 2017

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية بئر علي بن خليفة بمقتضى الأمر عدد 242 لسنة 1975 المؤرخ في 25 أبريل 1975 والمتعلق بإحداث بلديات ببئر علي بن خليفة والحنشة وجملة وغمراسن وشربان ونفزة وتبلغ مساحتها 415 هك حسب المعطيات التي تقدّمت بها مصالح البلدية كما يبلغ عدد سكّانها 4905 نسمة وتعدّ 1421 مسكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن بلدية بئر علي بن خليفة من بين البلديات التي تمت مراجعة حدودها الجغرافية خلال سنة 2016 وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 والمتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات. وتمت تسمية نيابة خصوصية لبلدية بئر علي بن خليفة بمقتضى الأمر عدد 434 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أبريل 2017 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية.

وقد تولّت محكمة المحاسبات في إطار الاتفاقية الممضاة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إنجاز مهمة رقابية على حسابات بلدية بئر علي بن خليفة (في ما يلي "البلدية") لسنة 2017.

وفي هذا السياق وعلاوة على الأعمال المستنديّة تمّ خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018 القيام بعدد من الزيارات الميدانية أفضت إلى الوقوف على جملة من الملاحظات تعلّقت بموارد ونفقات البلديّة.

أ- إجراءات إعداد الميزانيّة وتقديم الحسابات

تمّ إعداد ميزانية البلدية لسنة 2017 طبقا لمقتضيات مجلة المحاسبة العمومية والقانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وقرار وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2008 المتعلق بضبط صيغة وتبويب ميزانيات الجماعات المحلية. وتداولت الهيئة الإدارية التي تولّت تسيير البلدية قبل تعيين النيابة الخصوصية سنة 2017 في شأن ميزانية سنة 2017 خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 سبتمبر 2016. كما تم غلق ميزانية سنة 2017 والتداول في شأنها خلال الدورة العادية للنيابة الخصوصية المنعقدة بتاريخ 12 فيفري 2018 وصادق عليها والي الجهة بتاريخ 16 مارس 2018.

وتولّى أمين المال الجهوي صفاقس 2 بتاريخ 25 أبريل 2018 التأشير على العمليات الحسابية المنجزة من قبل المحاسب العمومي قبضا وصرفا شهادة منه بمطابقتها لسجلاته. وتمّ إيداع الحساب المالي للبلديّة والوثائق المدعمة له لدى محكمة المحاسبات بتاريخ 18 جويلية 2018 وهو مضمّن بكتابة الغرفة الجهوية بصفاقس تحت عدد 62/2018. وتمّ هذا الإيداع في الأجل القانوني المنصوص عليه بالفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 والمتعلق بسير دائرة المحاسبات أي قبل 31 جويلية 2018.

II- الرقابة على الموارد

تجاوزت المؤشرات المعتمدة لتقييم أهمية مختلف مكونات موارد العنوان الأول للبلدية بعنوان تصرف سنة 2017 المعدلات الوطنية¹ بخصوص مؤشر أهمية مردود الأسواق المستلزمة وأهمية مردود الأملاك المُسوَّعة. وفي المقابل بقيت مؤشرات الاستقلالية ومردود كل من المعاليم العقارية والأنشطة أدنى من المعدلات الوطنية وذلك كما يُبينه الجدول التالي:

المؤشر	الاستقلالية	مؤشر المعاليم على الأنشطة ضمن موارد العنوان الأول	مؤشر أهمية مردود المعاليم العقارية ضمن موارد العنوان الأول	أهمية مردود الأسواق المستلزمة في موارد العنوان الأول	أهمية مردود الأملاك المسوَّعة في موارد العنوان الأول
المعادلة	المداخل الذاتية/موارد العنوان الأول	المعاليم على الأنشطة/موارد العنوان الأول	المعاليم العقارية/موارد العنوان الأول	مردود الأسواق المستلزمة/موارد العنوان الأول	مداخل الأملاك المسوَّعة/موارد العنوان الأول
بلدية بئر علي بن خليفة (%)	49,29	8,20	3,41	26,07	3,25
المعدل الوطني (%)	65,28	34,01	7,65	6,15	2,90

أ- تحليل الموارد

1- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1,320 م.د وهي تتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية.

وتتأثّر المداخل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت قيمة هذه المداخل التي تم تحقيقها سنة 2017 ما جملته 613,748 أ.د.

وتحتلّ مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه المرتبة الأولى حيث تمثّل نسبة 61,06 % من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية بعنوان سنة 2017 واحتلت الموارد التي تم تحصيلها بعنوان المعاليم على العقارات والأنشطة المرتبة الثاني بنسبة 24,97 % من هذه المداخل.

وبلغت المداخل المتأثّية من إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه سنة 2017 ما قيمته 374,767 أ.د مثّلت منها المداخل المحقّقة بعنوان استلزام الأسواق نسبة 91,83 % بقيمة 344,167 أ.د.

¹ المعدلات الوطنية المعتمدة تتعلق بتصرف سنة 2016 حسب المراسلة عدد 390 المؤرخة في 11 جانفي 2018 والواردة على محكمة المحاسبات من وزير الشؤون المحلية والبيئة.

ومثلت المداخليل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد من موارد الصنف الأول بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 89,827 أ.د سنة 2017 أي ما يمثل 58,61% من جملة المعاليم على العقارات والأنشطة و14,63% من جملة المداخليل الجبائية الاعتيادية.

في المقابل بقيت قيمة الموارد التي حققها البلدية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية في حدود 40,730 أ.د أي ما يساوي 6,64% من المداخليل الجبائية الاعتيادية كما لم تتجاوز موارد البلدية بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية 4,295 أ.د أي بنسبة 0,7% من هذه المداخليل. وبلغت مداخليل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات سنة 2017 ما قيمته 85,718 أ.د أي ما يعادل 13,97% من المداخليل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 113,547 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 82,773 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 30,774 أ.د. وباعتبار البقايا للاستخلاص البالغة 269,104 أ.د في موقى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 382,652 أ.د سنة 2017 تم استخلاص 45,026 د منها أي ما نسبته 11,77%. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 15,17% و3,76%. وارتفعت بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان المعاليم على العقارات إلى 337,626 أ.د تنقسم إلى 227,812 أ.د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و109,814 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية.

أما فيما يتعلّق بالمداخليل غير الجبائية الاعتيادية فهي تنقسم إلى مداخليل أملاك البلدية الاعتيادية والمداخليل المالية الاعتيادية والتي بلغت قيمتها سنة 2017 على التوالي 52,125 أ.د و654,404 أ.د.

وتتأتى مداخليل أملاك البلدية الاعتيادية سنة 2017 أساسا من مداخليل كراء العقارات المُعدّة لنشاط تجاري بنسبة 61,48% والتي بلغت قيمتها 32,051 أ.د في حين بقيت مداخليل كراء عقارات مُعدّة لنشاط مهني والموارد الأخرى في حدود على التوالي 10,921 أ.د (20,95%) و9,153 أ.د (17,56%) وانعدمت مقابيض البلدية خلال هذه السنة بعنوان مداخليل كراء عقارات مُعدّة للسكن رغم ارتفاع المبالغ الواجب استخلاصها في هذا الخصوص إلى 16,133 أ.د.

وارتفعت جملة المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخليل الأملاك البلدية الاعتيادية إلى ما جملته 179,666 أ.د، تم استخلاصها خلال سنة 2017 بنسبة 29,01% (52,125 أ.د). وبلغت مقابيض البلدية بعنوان المداخليل المالية الاعتيادية سنة 2017 ما قيمته 654,404 أ.د استأثر منها المناب من المال المُشترك بنسبة 95,90% بمبلغ 627,633 أ.د.

2- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية سنة 2017 ما قيمته 478,971 أ.د.² وهي تشمل الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة.

ويُلاحظ في هذا الخصوص أنّ الموارد الخاصة للبلدية تشكّل 54,20% من موارد العنوان الثاني بقيمة 259,571 أ.د. منها 110,571 أ.د. (23,09% من مدّخرات متأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأوّل) وهو مؤشّر على المجهود الدّاتي للبلدية في تمويل استثماراتها. كما تُبرز المعطيات المالية للبلدية أهميّة منح التجهيز والموارد المتأتية من الاعتمادات المُحالة في موارد العنوان الثاني التي استأثرت بنسب بلغت على التوالي 31,11% و 45,80% أي بما جملته 76,91% وهو ما يعكس ارتباط موارد التنمية بالبلدية بمساهمة الدولة سواء في شكل منح تجهيز أو في شكل اعتمادات محالة.

ب- الرقابة على تحصيل الموارد

1- تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

بلغت نسبة إنجاز تقديرات الموارد المدرجة بميزانية البلدية 106,78% في موقّى سنة 2017، ورغم واقعية تقديرات الميزانية إجمالاً ورغم أن نسب إنجاز بعض الفصول تجاوزت 100% إلا أن بعض هذه النسب كانت ضعيفة خاصة بالنسبة لمداخيل أملاك البلدية الاعتيادية حيث لم تتجاوز 34,98% وهو ما يعكس نقصاً في قدرة البلدية على تحصيل الموارد المتعلقة بأملكها العقارية المُسوّغة.

وتُدعى البلدية إلى الحرص على تحسين نسب استخلاص مواردها من هذا الصنف والتنسيق مع القابض البلدي لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمتابعة المتلدين واستخلاص المبالغ المُتخلّدة بذمتهم.

ورغم أن نسبة تحقيق الموارد المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة ارتفعت إلى حدود 89,89% من التقديرات، فإن هذه التقديرات تُعتبر ضعيفة خاصة فيما يتعلق باستخلاص المعاليم على العقارات مقارنة بالمبالغ المُثقلّة حيث أنها كانت في حدود 55 أ.د. بالنسبة لسنة 2017 في حين أن تقييلات السنة بلغت 113,547 أ.د. وأن المبالغ الواجب استخلاصها بلغت 382,652 أ.د. أي أن التقديرات لم تتجاوز 48,44% من تقييلات سنة 2017 و 14,37% من المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان هذه المعاليم. وقد تم خلال سنة 2017 تسجيل مقايض بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية بمبلغ جملي يساوي 45,026 أ.د. أي بنسبة إنجاز تعادل 81,86% من التقديرات التي تم الحط فيها مسبقاً. وفي المقابل لم تتجاوز نسبة إنجاز هذه المقايض 42,66% من تقييلات سنة 2017 و 11,77% من جملة المبالغ الواجب استخلاصها.

وعلى البلدية إحكام تقدير مواردها بشكل يعكس السعي إلى تحقيقها وأخذاً بعين الاعتبار لبقايا

² دون احتساب المبالغ المأذونة بعنوان الفوائض.

الاستخلاص خاصة فيما يتعلق بأصناف الموارد المرتبطة مباشرة بمجهوداتها في التحصيل على غرار المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية ومداخيل الأملاك العقارية.

2- توظيف المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية

تم ضبط دورية صدور أوامر مراجعة الحد الأقصى والحد الأدنى للأثمان المرجعية للمتر المربع والتي يتم اعتمادها لاحتساب المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بثلاث سنوات بمقتضى الفقرة IV من الفصل 4 والفقرة الثانية من الفصل 33 والفقرة II من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية غير أن سلطة الإشراف لم تُصدر أي أمر في الغرض خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 2008 و2016.

ورغم صدور الأمر عدد 1185 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007 والأمر الحكومي عدد 397 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017 والمتعلقين بضبط الحد الأدنى والحد الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني لكل صنف من أصناف العقارات الخاضعة للمعلوم على العقارات المبنية لم تتول البلدية مراجعة القرار الخاص بالأثمان المرجعية التي تعتمد عليها لاحتساب المعلوم على العقارات المبنية والذي يعود إلى سنة 2003 (القرار البلدي رقم 9 لسنة 2003 بتاريخ 22 فيفري 2003) إلا خلال سنة 2018 (قرار بلدي عدد 8 لسنة 2018 المؤرخ في 19 فيفري 2018).

كما لم تقم البلدية بمراجعة القرار البلدي عدد 98 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2007 والمتعلق بضبط المعلوم على الأراضي غير المبنية بعد صدور الأمر الحكومي عدد 396 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017 والمتعلق بضبط المعلوم بالمتر المربع بالنسبة للأراضي غير المبنية إلا خلال سنة 2018 بمقتضى القرار البلدي عدد 6 لسنة 2018 المؤرخ في 19 فيفري 2018.

3- توظيف معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء

لم تتولّ البلدية استخلاص معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء إلا في الحالات النادرة التي تمّ فيها إنجاز أشغال بناء على مستوى الطرق الرئيسية وذلك خلافا لأحكام الفصل 85 من مجلة الجباية المحلية وللمنشور المشترك بين وزيرى الداخلية والتنمية المحلية والمالية عدد 2 المؤرخ في 19 جانفي 2009 والمتعلق بمعلوم إشغال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء الذي ينصّ على ضرورة استخلاص هذا المعلوم بصفة "مسبقة وقبل إسناد الرخصة". وقد حال هذا الأمر دون تنمية موارد البلدية بهذا العنوان والتي لم تتجاوز 75 د سنة 2017 رغم إسناد 28 رخصة بناء خلال نفس السنة.

وعلى البلدية الحرص على تعميم هذا المعلوم واستخلاصه بصفة مسبقة بمناسبة إسناد رخص البناء.

4- إعداد جداول التحصيل والمراقبة

قامت البلدية بإعداد جداول التحصيل المتعلقة بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2017 وإحالتها إلى القابض البلدي بتاريخ 28 أبريل 2017.

وقد لوحظ في هذا الخصوص وجود نقائص تعلقت أساسا بعدم دقة البيانات المدرجة بجداول التحصيل حيث لا تتضمن جميع الفصول المسجلة أرقام بطاقات التعريف الوطنية للملكي العقارات مما يمثل عقبة أمام اتخاذ الإجراءات والتتبعات القانونية في حالة عدم الخلاص. ويزيد عدم توفر منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) لدى القباضة المالية ببيتر علي بن خليفة في صعوبة متابعة وتحيين المعطيات المتعلقة بالفصول المدرجة بالمنظومة المركزة بمقر البلدية.

وتُدعى البلدية والقباضة إلى إضفاء الدقة على البيانات المدرجة بجداول التحصيل وتضمينها كل البيانات التي من شأنها أن تُساعد على تحديد هويات المطالبين بالمعاليم وعلى القيام بالتتبعات تجاه المتلدين في الخلاص إن اقتضى الأمر. كما يستدعي تحسين إجراءات الاستخلاص وتوفير شهادات الإبراء بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) على مستوى القباضة التي تعتمد على الجذاذات اليدوية إلى غاية تاريخ المعاينة الميدانية من قبل محكمة المحاسبات في 13 ديسمبر 2018.

ورغم ارتفاع عدد الفصول المضمنة بجداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية بناء على نتائج الإحصاء العشري (2017-2026) من 1468 فصلا سنة 2016 إلى 1846 فصلا سنة 2017 أي بزيادة قدرها 378 فصلا جديدا وهو ما يدلُّ على أن عدد البناءات بالمنطقة البلدية يتجاوز بشكل ملحوظ عدد رخص البناء المُسندة من قبل البلدية والتي لم تتجاوز 28 رخصة سنة 2015 و24 رخصة سنة 2016 و26 رخصة سنة 2017.

أمَّا فيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية فقد تبين أنّ البلدية تقوم بإعداد جداول مراقبة سنوية وتتولى توجيهاها إلى القابض البلدي وقد تم توجيه جدول سنة 2017 إلى القابض بتاريخ 24 أكتوبر 2017 متضمنا 1302 فصلا.

5- تثقيف جداول التحصيل

سُجِّل تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول و30 من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلِّ سنة حيث تم تثقيف الجداول المذكورة بتاريخ 24 ماي 2017 أي بتأخير بلغ 142 يوما.

6- استخلاص المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات من جملة المبالغ المُثقلّة حيث أنها لم

تتجاوز 15,17% بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية سنة 2017 مقابل 15,41% سنة 2016 وفي نفس السياق شهدت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية انخفاضا ملحوظا لتبلغ 3,76% سنة 2017 مقابل 10,45% سنة 2016.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن القابض البلدي وجّه 30 إعلاما خلال سنة 2017 بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و16 إعلاما بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية حسب المعطيات التي وقّرتها القباضة لمحكمة المحاسبات بتاريخ 14 ديسمبر 2018. ويبقى هذا العدد محدودا مقارنة بعدد الفصول المضمنة بجداول التحصيل الخاصة بهذين المعلومين حيث أن نسب الإعلام كانت في حدود 1,62% بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية و4,6% بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنية.

وتدعى كل من البلدية والقباضة المالية ببنر علي بن خليفة إلى التنسيق قصد توزيع أكبر عدد ممكن من الإعلانات والإنذارات بهدف حث المطالبين بهذه المعاليم على خلاص المبالغ المتخلّدة بذمتهم وبالتالي الترفيع في الموارد الذاتية للبلدية.

7- الإحصاءات التكميلية والإحصاء العشري

لا تقوم البلدية بإجراء عمليات إحصاء تكميلية وتكتفي بتحيين جداول التحصيل من سنة لأخرى بناء على عمليات التعديل أو التنقيح التي تتم بمبادرة من المواطنين بمناسبة الحصول على مطالب رخص البناء أو الربط بشبكات الماء والكهرباء أو وثائق إدارية أخرى ولكنها تقوم في موفى كل سنة بإعداد جدول تحصيل تكميلي يتضمن جميع الفصول الجديدة التي تم استخلاص معاليم في شأنها خلال السنة بناء على أذون استخلاص وقتية والتي يتم تضمينها لاحقا في جداول التحصيل انطلاقا من السنة الموالية.

وتُدعى البلدية إلى تلافي هذا النقص والقيام بعمليات إحصاء تكميلية ميدانية للمناطق التي شهدت تطورا عمرانيا حفاظا على مصداقية وشمولية جداول التحصيل من ناحية وهدف تحسين مواردها من ناحية أخرى.

8- معلوم الإشهار

لم تحرص البلدية على استخلاص معلوم الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية والعلامات والستائر والعروضات واللافتات المثبتة أو البارزة أو المنزلة أو المعلّقة بالطريق العام وعلى واجهات المحلات المُعدّة للتجارة والصناعة والمهن المختلفة كما ينصّ على ذلك الفصل 85 من مجلة الجباية المحلية والأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها حيث لم تتجاوز مواردها بعنوان هذا المعلوم سنة 2017 ما قيمته 1,130 أ.د. تم استخلاصه من مؤسستين اثنتين طلبتا ترخيصا من البلدية في هذا الخصوص.

كما لا تقوم البلدية بإعداد جدول مراقبة في المحلات المطالبة بمعلوم الإشهار رغم أهمية عدد الأنشطة الاقتصادية وتسجيل 1302 فصلا بجدول مراقبة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لسنة 2017، وهو ما يعكس أهمية عدد الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تكون محل توظيف معلوم الإشهار.

وتُدعى البلدية إلى إحصاء جميع المحلات المُطالِبة بهذا المعلوم بالمنطقة البلدية وإعداد جدول مراقبة في الغرض والحرص على استخلاصه بهدف تنمية مواردها.

9- مداخيل الأملاك

يضمُّ الملك العقاري الخاص للبلدية 75 عقارا مُسوَّغا منها 74 محلا يتم استغلالها لأنشطة تجارية ومهنية ومحل سكني وحيد وذلك حسب ما صرَّحت به البلدية ضمن الاستبيان المُوجَّه لها من قبل محكمة المحاسبات.

وبلغت مداخيل كراء العقارات الراجعة للبلدية خلال سنة 2017 ما قيمته 42,973 أ.د في حين تجاوزت بقايا الاستخلاص 107,627 أ.د في موقِّ نفس السنة. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن البلدية قامت خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2015 برفع 18 قضية لاستخلاص المبالغ المتخلّدة بالذمة بعنوان كراء المحلات لكن هذا الإجراء لم يتم تعميمه على جميع المتسوغين المتلذدين عن الخلاص رغم أهمية المبالغ المتخلّدة بذمة البعض منهم مقارنة بالمتسوغين الذين تم رفع قضايا في شأنهم حيث لم يتم رفع قضايا في شأن المتسوغ ع.ش وع.ل.ش رغم أنهما مدينين للبلدية بمبلغ 15,016 أ.د و5,991 أ.د على التوالي في حين تم رفع قضايا في شأن كل من أ.س.غ وب.ب.ن الذين تخلد بذمتهم على التوالي 275,408 د و657,526 د.

وتُدعى البلدية إلى التسريع باتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها وباستخلاص جميع الديون المتخلدة بعنوان كراء العقارات البلدية أو إخلاء المحلات وإعادة تسويغها بهدف تنمية الموارد الذاتية للبلدية.

III- الرقابة على النفقات

أ - التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول للبلدية سنة 2017 ما قيمته 1,249 م.د وتمثل نفقات التصرف 81,42% من جملة هذه النفقات بمبلغ 1,017 م.د. واستأثرت نفقات التأجير العمومي ونفقات وسائل المصالح بما قدره على التوالي 594,198 د و411,434 أ.د أي ما يمثل تباعا 47,57% و32,94% من مجموع هذه النفقات.

ورغم ارتفاع نسبة نفقات التأجير من نفقات العنوان الأول لم تتجاوز نسبة التأطير³ على مستوى البلدية 12,19% خلال سنة 2017 وهو ما حدّ من نجاعة مختلف جوانب العمل الإداري حيث لا يتجاوز عدد الأعوان بالبلدية 5 أعوان مقابل 36 عامل خلال سنة 2017.

وارتفعت نفقات القسم الثاني "وسائل المصالح" بنسبة 177% خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، كما مثلت هذه النفقات 32,94% من مجموع نفقات العنوان الأول والتي تُعتبر مرتفعة نسبياً مقارنة بالنسبة الوطنية⁴ والبالغة 23,5%.

ومكّنت موارد العنوان الأول التي بلغت 1,320 م.د سنة 2017 من تغطية نفقات العنوان الأول البالغة 1,249 م.د بنسبة 105,70% أي أن الميزانية حققت فائضا بمبلغ 71,300 أ.د، والبلدية مدعوّة إلى توظيف إمكانياتها المتاحة وبذل مجهودات إضافية لتحسين مواردها الذاتية وتنويعها بما يُمكنها من الترفيع في هذا الفائض وتوفير مبالغ إضافية لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

وارتفعت جملة ديون البلدية سنة 2017 إلى 509,226 أ.د منها 50,42% تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية و21,13% تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و17,69% تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حسب محضر جلسة مداولة الهيئة الإدارية المؤرخة في 03 فيفري 2017 في حين يتوزع باقي الديون أساسا بين دائنين من القطاع الخاص.

وقد أفادت البلدية أنها تولت تسوية أغلب هذه الديون خلال سنة 2018 وبرمجت تسوية المتبقي منها خلال سنة 2019 دون أن تقدّم وثائق إثبات في الغرض وأن وضعية بعض الديون بقيت عالقة بالنسبة للحالات التي لم يتم فيها تسوية الوضعية الجبائية للدائنين وهي مرحلة ضرورية قبل الخلاص. كما أفادت البلدية أن قابض المالية بئرعلي بن خليفة رفض منذ سنة 2009 خلاص دينها تجاه شركة خاصة في مجال البناء بعنوان "خلاص القسط الثاني من الكشف الوقتي عدد 05 والضمان النهائي" يرتفع إلى ما قدره 24,849 أ.د نظرا لكون المبلغ موضوع عقلة توقيفية ونظرا لعدم توفر شهادة جبائية ضمن الملف.

وتُدعى البلدية والقباضة المالية بئرعلي بن خليفة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية لطرح هذا المبلغ نظرا لكونه يعود لأكثر من 8 سنوات عملا بأحكام الفصل 46 من مجلة المحاسبة العمومية. وبناء على هذه المعطيات بلغت نسبة مديونية⁵ البلدية 38,56% بالنسبة لسنة 2017 وهي نسبة

³ نسبة التأطير = (عدد الموظفين صنف أ/مجموع الأعوان والعملة) = 41/5*100 = 12,19%.

⁴ المعدلات الوطنية المُعتمدة تتعلق بتصرف سنة 2016 حسب المراسلة عدد 390 المؤرخة في 11 جانفي 2018 والواردة على محكمة المحاسبات من وزير الشؤون المحلية والبيئة.

⁵ نسبة المديونية : جملة الديون / موارد العنوان الأول : (395.337,713/د / 1.320.277,773 د)

تفوق ضعف النسبة الوطنية⁶ للبلديات والبالغة 17,6%.

وبلغت نفقات العنوان الثاني 550,271 أ.د. وتتوزع هذه النفقات خاصة بين الاستثمارات المباشرة في حدود 40% بقيمة 219,759 أ.د. والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة بنسبة 35,57% بقيمة 195,768 أ.د. ونفقات تسديد أصل الدين في حدود 13,67% بقيمة 75,223 أ.د.

ب - الرقابة على إنجاز النفقات

أفضت الرقابة على وثائق صرف البلدية لسنة 2017 إلى الوقوف على جملة من الملاحظات تعلقت بنفقات العنوان الأول والعنوان الثاني.

1- نفقات العنوان الأول

خلافاً لمبدأ خصوصية الميزانية قامت البلدية خلال سنة 2017 بصرف مبالغ بدون موجب لفائدة مصالح غير بلدية وتتمثل هذه النفقات خاصة في مصاريف استهلاك الماء والكهرباء وبلغت القيمة الجمالية لهذه النفقات 1,119 أ.د. تم استهلاكها أساساً من قبل نادي الشباب والمكتبة العمومية ودار الشباب والثقافة.

وخلافاً للفصل الأول من الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 09 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف الذي ينص على أنه يتم صرف الاعتمادات المرسمة بميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والجماعات المحلية بعنوان الاتصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون ويقع الدفع وجوباً في مدة لا تتجاوز 45 يوماً من تاريخ استلام الفواتير، لم يتم خلاص مستحقات المزودين المشار إليهم أعلاه في الأجل المذكورة. وقد تراوحت مدة التأخير بين 4 أيام و260 يوماً ويمسّ تصرف البلدية على هذا النحو من مصداقيتها تجاه المتعاملين معها.

وقامت البلدية سنة 2017 بعمليات صرف لنفقات عقدت في سنة 2016 وهو ما يشكل خرقاً لمبدأ سنوية الميزانية ولأحكام الفصلين 89 و92 من مجلة المحاسبة العمومية. وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على خلاص مستحقات المتعاملين معها في الإبان لتجنب تراكم الديون وحفاظاً على مصداقيتها تجاههم.

2- نفقات العنوان الثاني

أفضت الرقابة على نفقات العنوان الثاني للبلدية إلى الوقوف على جملة من الملاحظات الخاصة ببعض النفقات التي عقدتها البلدية ضمن العنوان الثاني وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن البلدية لم تُبرم أي صفقة خلال سنة 2017.

⁶ المعدلات الوطنية المعتمدة تتعلق بتصرف سنة 2016 حسب المراسلة عدد 390 المؤرخة في 11 جانفي 2018 والواردة على محكمة المحاسبات من وزير الشؤون المحلية والبيئة.

فخلافًا لقواعد حسن التصرف لم تحرص البلدية على إعداد محاضر استلام وقي بالنسبة لبعض الأشغال التي تم تنفيذها خارج إطار الصفقات العمومية وهو ما من شأنه أن يحول دون إمكانية التحقق من طريقة تنفيذ الأشغال ومدى احترام الآجال التعاقدية وتدارك الإخلالات في صورة معاينتها.

وقدّمت البلدية ضمن إجابتها على التقرير عيّنة من محاضر الاستلام الوقي التي أعدتها خلال سنة 2017 لهذا الصنف من الأشغال افتقر بعضها للتنصيص بصفة واضحة على المعاينة الميدانية من عدمها أو وجود تحفظات من عدمه.

وفي إطار أشغال صيانة وتعمد الطرقات لم تحدد البلدية أماكن التدخّل بالدقة المطلوبة حيث تم التنصيص على عنوان وحيد في جميع الأوامر بالصرف في حين غابت العناوين في الفواتير المعنية وبلغت القيمة الجمالية لهذه التدخلات حوالي 90 أ.د خلال سنة 2017 تم التعاقد في شأنها مع المقاول ش.ك.خ.

وتُدعى البلدية إلى تحديد أماكن التدخلات موضوع التعاقد مع المقاولين بشكل دقيق يمكن من التثبت من الإنجاز الفعلي للأشغال ويتيح المجال لتدارك النقائص أو الإخلالات التي يمكن معاينتها أثناء فترة الأشغال أو بمناسبة الاستلام الوقي لها.

IV- خلاصة الرقابة

استنادًا إلى التحاليل الماليّة ونتائج أعمال الرقابة المبينة أعلاه وفي حدود ما سُلطت عليه من عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 وباستثناء بقايا الاستخلاصات، يمكن التأكيد بدرجة معقولة أن الحساب المالي للسنة المعنية لا تشوبه أخطاء جوهرية من شأنها أن تمسّ صدقية البيانات المضمنة به.

إجابة البلدية

عدم تجميع القرارات الخاصة بالمعاليم على العقارات:

تمت مراجعة القرارات الضابطة للمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية والمؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية سنة 2018 وذلك حسب القرارات البلدية المصاحبة لهذا.

عدم توظيف معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر بناء:

سيتم العمل على توظيف معلوم أشغال الطريق العام بمناسبة إقامة حضائر البناء في المستقبل لتنمية موارد البلدية.

عدم دقة البيانات المدرجة بجدول تحصيل المعاليم على العقارات:

أثناء القيام بالإحصاء العشري وجدت البلدية صعوبة في الحصول على بطاقة تعريف وطنية لأصحاب العقارات لعزوف المواطنين على إعطاء الهوية الكاملة وبالتالي بتجاهل مع أعوان الإحصاء .

التأخير في إحالة جدول المراقبة إلى القابض:

وقع سهو في إحالة جدول المراقبة إلى السيد قابض المالية أدى إلى هذا التأخير وسيتم الحرص على تفادي هذا التأخير.

التأخير في تثقيف جداول تحصيل المعاليم على العقارات:

حصل عطب بالمنظومة أدى إلى التأخير في إحالة الجداول إلى قابض المالية.

أهمية ديون البلدية تجاه الدائنين والتي لم يتم خلاصها:

- عدم توفر الموارد المالية وتجاوز الديون التقديرات المرسمة بالميزانية (تم إرفاق الإجابة بجدول يتعرض لمختلف الديون وبرمجة تسويتها).

- بخصوص الديون تم خلاصها مجملها ماعدا تعذر لعدم تسوية الوضعية الجبائية إلى جانب دين صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية حيث تم تحضير محضر اعتراف بدين يتضمن الجدولة على سنتين ولم تنصل بالرد إلى اليوم علما انه تم رصد اعتماد لخلاص القسط المستوجب خلال سنة 2019.

صرف مبالغ لفائدة مصالح غير بلدية:

تمت إحالة خلاص معاليم الماء والكهرباء بالمؤسسات الشبائية الى المؤسسات الراجعة اليها بالنظر وذلك حسب مكتوب السيد وزير الشؤون المحلية عدد 8534 بتاريخ 11 سبتمبر 2017.

عدم خلاص مستحقات المزودين في الآجال القانونية:

عدم خلاص مستحقات المزودين في الآجال القانونية يعود إلى عدم توفر الاعتمادات او عدم توفر سند خلاص (عدم الحصول على فاتورة).

عقد نفقات تتعلق بسنوات سابقة (سنة 2016):

حرصا من البلدية على عدم تراكم الديون تلجأ أحيانا لخلاص فاتورات سابقة تعذر عليها خلاصها في إبانها لعدم توفر المعرف الجبائي وعدم تسوية الوضعية الجبائية وهي عوامل خارجة عن التصرف المالي للبلدية.

عدم إعداد محاضر الإستلام الوقي للأشغال:

قامت البلدية بإعداد الاستلام الوقي لكل من إصلاح شبكة التنوير و صيانة شبكة الطرقات (تم إرفاق الإجابة بنسخ من محضري استلام).

عدم وضوح أماكن التدخل:

تمثل مشروع صيانة و تعهد الطرقات بإصلاح الحفريات فقط نظرا لقالة الاعتمادات وذلك حسب ما هو محدد بالمقاربة التشاركية المذكورة بمحاضر الجلسات.